تقرير شهر جانفي 2023

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
وحدة الرصد بمـركز السلامة المهنية

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens
snjt

تقرير شهر جانفي 2023

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
وحدة الرصد بمركـــز السلامة المهنية

إعداد:
خولـــــة شبـــح
مـــروى الكـــافي
محمود العروسي
منـــذر الشـــــارني

إخراج فني: معاذ عيادي

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens
snjt

creative commons

المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

1 لكل إنسان الحق في اعتناق آراء دون مضايقة.

2 لكل إنسان الحق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

3 تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:

أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم.

ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

مقدمة عامة

فترة الرصد

كان من المهم أن يشمل تقرير شهر جانفي 2023 الذي تلى الإعلان عن النتائج الأولية للانتخابات التشريعية في دورها الأول تدقيقا لتقويم استقلالية المؤسسات الإعلامية عامة والعمومية بصورة خاصة ومدى تحليها بالموضوعية ومدى محاولة توجيه عمل وسائل الإعلام سواء من قبل السلطة أو مسيري هذه المؤسسات خدمة لمصالح السلطة. كما شملت عملية الرصد المسار المتعلق بسير العملية الانتخابية في دورها الثاني في 29 جانفي 2023 منذ انطلاق الحملة الانتخابية للمترشحين لعضوية مجلس النواب القادم وخلال يوم الاقتراع وفرز الأصوات والى حد الاعلان عن النتائج الأولية للدور الثاني.

الهدف من التقرير

يسعى التقرير في جزئه الأول بالأساس إلى التشخيص الدقيق لما حدث خلال الفترة الانتخابية لمساعدة الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات وكل الجهات المتداخلة في المسار الانتخابي على تجاوز الأخطاء التي تم تسجيلها، من أجل وضع خطة واضحة لضمان تغطية أنجع في باقي المواعيد الانتخابية. وكانت النقابة قد أعدت تقريرا في هذا الخصوص خلال الدور الأول من الانتخابات وجهت فيه عديد التوصيات لهيئة الانتخابات في هذا المجال، بقي أغلبها دون استجابة تذكر باستثناء ما تعلق بالتدخل المباشر لحل الإشكاليات المتعلقة بالتغطية الصحفية يوم الاقتراع، واستجابة بعض الهيئات الفرعية التي تفادت الأخطاء التي شابت عملها خلال الدور الأول كالهيئات الفرعية بكل من ولايتي مدنين وصفاقس.

وتهدف عملية الرصد إلى تطوير مستوى نجاعة عمل كل الجهات في اتجاه توفير مناخ مناسب ومنصف للصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات، خدمة للمصلحة العامة وضمان حق الجمهور في الحصول على المعلومات والقيام بالخيارات المستنيرة من أجل مستقبل الديمقراطية في تونس. وهو موجه أساسا للهيئة العليا المستقلة للانتخابات لتجاوز الاخلالات المسجلة سابقا وضمان محاسبة المخالفين من منظوريها. كما يشخص التقرير في جزئه الثاني الاعتداءات المسلطة على الصحفيين خارج إطار الانتخابات التشريعية.

منهجية الرصد

استندت الوحدة في إعداد هذا التقرير إلى المفاهيم والمعايير الدولية لحرية الرأي والتعبير والصحافة، بما في ذلك المرتبطة بسلامة الصحفيين في السياقات الانتخابية. كما استندت إلى الإطار القانوني الوطني المنظم للعمل الصحفي في الفترة الانتخابية، لا سيما مدونة سلوك الصحفيين المحليين والأجانب خلال الانتخابات والاستفتاء والتي حافظت على نفس القواعد المنشورة في النصوص المنظمة للانتخابات والاستفتاء في صفحته 151 و152 كما استندت إلى قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 8 لسنة 2018 مؤرخ في 20 فيفري 2018 يتعلق بضبط قواعد وشروط التغطية الإعلامية خلال الحملة الانتخابية وحملة الاستفتاء الذي تم تنقيحه واتمامه بالقرار عدد 31 لسنة 2022 المؤرخ في 18 نوفمبر 2022 (نسخة محينة).

كما استندت إلى القرار التوجيهي للهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري
ونظرا لخصوصية رصد سلامة الصحفيين في السياق الانتخابي، لم تستند الوحدة في إعداد تقريرها على منهجية عملها فقط، بل دعمته بالضوابط الأخلاقية والقانونية المحددة لمسؤولية كل الأطراف في العملية الانتخابية إزاء حماية الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات، وكانت الوحدة حساسة خلال عملها لمسألة استقلالية المؤسسات الإعلامية واستقلالية غرف التحرير خاصة في الإعلام العمومي إلى التدخل المباشر من أي جهة. وقد لوحظ خلال الدور الثاني من الانتخابات التشريعية والذي شهد تنظيم مناظرات مباشرة في الإعلام العمومي، محاولة التوجيه من قبل هيئة الانتخابات من خلال تصريحات مسؤوليها في علاقة بالأسئلة والمواضيع. كما واصلت الوحدة اهتمامها بضمان حقوق الصحفيين في الاعتماد واحترام شروطه وضوابطه من قبل الهيئة وتنظيم عملية الحصول على المعلومات داخل الهيئة المشرفة على مسار الاستفتاء ومدى احترامها للمعايير الدولية والوطنية في سابق المناسبات الانتخابية ومدونات السلوك الخاصة بعمل الصحفيين/ات.

إن وحدة الرصد وإذ تعتبر أن احترام أخلاقيات المهنة هو أكبر ضامن لحماية الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات فإنها دعت خلال تقريرها لشهر ديسمبر 2022 ابان استفتاء 25 جويلية 2022 الهيئة العليا المستقلة للانتخابات إلى التحقيق في الحالات المسجلة في التقرير وإعادة النظر في مدونة السلوك الخاصة بها والتدقيق وتحميل المسؤوليات المناطة بعهدتها إزاء الصحفيين. ودعت الوحدة خلال تقرير جويلية الهيئة إلى وضع خطة عمل واضحة تخص سلامة الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خلال الانتخابات بالشراكة مع الهيئات المهنية المختصة، لكن للأسف توخت الهيئة مسارا أحادي الجانب عندما احتكرت سلطة مراقبة التغطية الإعلامية للمسار الانتخابي.

ورصدت الوحدة خلال هذا التقرير عديد الاخلالات المرتبطة بضرب الحق في الحصول على المعلومات والمضايقات المجانية وتواتر المنع من قبل رؤساء مراكز الاقتراع. وقد تواصلت هذه الخروقات رغم تنبيه النقابة خلال استفتاء 25 جويلية 2022 والدور الأول من الانتخابات التشريعية 17 ديسمبر 2022 إلى خطورتها.

خلية يقظة

اعتمدت النقابة عبر وحدة الرصد في عملها، خاصة يوم عملية التصويت في الدور الثاني للانتخابات التشريعية، على تلقي التبليغات من فريق من المبلغين/ات المتطوعين/ات في مختلف ولايات الجمهورية إضافة إلى التواصل المباشر مع الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات لمتابعة ظروف عملهم/ن طيلة يوم الاقتراع وبعده.

وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية
النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

الجانب الإحصائي

الجزء الأول: الاعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خلال الدور الثاني من الانتخابات التشريعية

حافظ الدور الثاني من الانتخابات التشريعية على نسق الاعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات مقارنة بالدور الأول من الانتخابات، حيث سجلت وحدة الرصد خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 30 جانفي 2023، 29 اعتداء على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات.

تطور الاعتداءات

مقارنة بالمواعيد الانتخابية السابقة

الانتخابات التشريعية 2019	الانتخابات التشريعية 2022	الانتخابات التشريعية 2023 الدور الثاني
18 اعتداء	28 اعتداء	29 اعتداء

وقد توزعت الاعتداءات إلى 2 اعتداءات خارج يوم التصويت و27 اعتداء خلال يوم التصويت للدور الثاني للانتخابات التشريعية.

توزيع الاعتداءات
حسب الفترات الانتخابية

خارج يوم التصويت

2 اعتداء

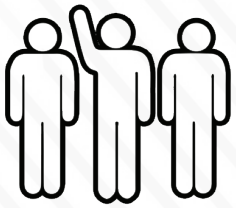

يوم التصويت

27 اعتداء

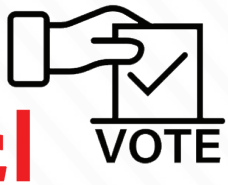

طالت الاعتداءات خلال فترة الدور الثاني من الانتخابات التشريعية 29 جانفي 2023 ، 29 ضحية من بينهم 15 من الذكور و14 من الإناث كلهم/ن من الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات المعتمدين/ات رسميا من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لتغطية سير عملية الانتخاب.

توزيع ضحايا الاعتداءات حسب النوع الإجتماعي

14 نساء

15 رجال

ويعمل ضحايا الاعتداءات في 17 مؤسسة إعلامية تتوزع إلى 10 إذاعات و5 مواقع الكترونية ووكالة .

المؤسسات الإعلامية
لضحايا الاعتداءات

طالت الاعتداءات الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خلال مباشرتهم لتغطية الدور الثاني من الانتخابات التشريعية في 13 ولاية.
وقد توزعت الاعتداءات جغرافيا إلى 9 اعتداءات في تونس و5 اعتداءات في ولاية القيروان كما طالت 4 اعتداءات الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات في ولاية قفصة و2 اعتداءات في كل من ولايتي نابل وباجة، وطالهم اعتداء وحيد (01) في كل من ولايات وسيدي بوزيد وسليانة والمنستير والمهدية وبن عروس وبنزرت وأريانة.

التوزيع الجغرافي للاعتداءات

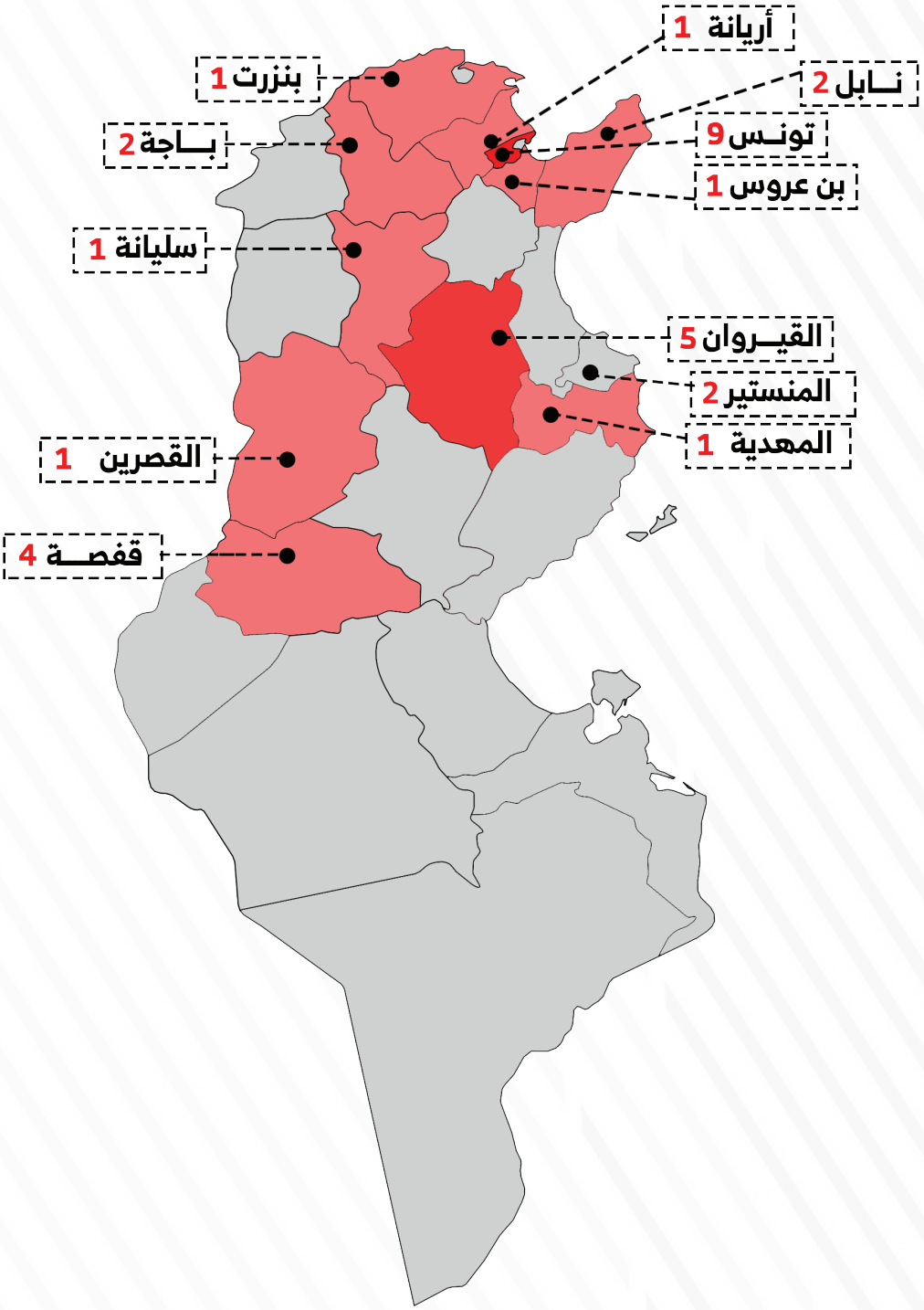

وقد ارتبطت أغلب الاعتداءات بالحق في الحصول على المعلومة في ظل العوائق غير المشروعة التي وضعتها هيئة الانتخابات أمام التدفق الحر للمعلومات، وقد سجلت وحدة الرصد في هذا الخصوص 12 حالة حجب معلومات و11 حالة منع من العمل إضافة إلى تسجيلها حالات مضايقة في 6 مناسبات

طبيعة الاعتداءات على الصحفيين

تعلقت أغلب الاعتداءات برؤساء/رئيسات مراكز الاقتراع حيث كانوا/ن مسؤولين/ات عن 22 اعتداء تعلقت كلها بحجب المعلومات حول تقدم العملية الانتخابية والمنع من العمل. كما انخرط رؤساء مكاتب اقتراع في اعتداء وحيد ضد الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات.

وكان رؤساء/رئيسات الهيئات الفرعية مسؤولين عن 3 اعتداءات وأعضاء هيئة انتخابات مسؤولين عن اعتداء وحيد.

كما كان الأمنيون مسؤولون عن اعتدائين (2)

المسؤولون عن الاعتداءات

الاعتداءات المسجلة
يوم انتخابات 29 جانفي 2023

برزت عديد أشكال الاعتداءات خلال تغطية الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات للدور الثاني للانتخابات التشريعية في 29 جانفي 2023، حيث تتالت عمليات حجب المعلومات من قبل رؤساء مراكز الاقتراع بتعلة وجود تعليمات رغم النفي المتكرر للهيئة العليا المستقلة للانتخابات إصدارها مثل هذه التعليمات. كما تم منع الصحفيين في عديد المناسبات ومضايقتهم وخرق معطياتهم الشخصية. وقد أدت هذه الممارسات إلى التضييق على العمل الصحفي والحد من حق الصحفيين ومن خلالهم المواطنين في الحصول على المعلومات وكانت تدخلات الهيئة بطيئة لحل الإشكاليات التي تم التبليغ عنها من قبل وحدة الرصد إلى حد فقدان بعض الحالات نجاعتها.

1. حالات المنع من العمل

لم تعتبر وحدة الرصد كل حالات منع رؤساء مكاتب الاقتراع للصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات من العمل حالات اعتداء باستثناء حالات المنع التي تنتفي فيها فرضية إمكانية تعطيل سير العملية الانتخابية، اعتمادا على مقتضيات «مدونة سلوك الصحفيين المحليين والأجانب للانتخابات والاستفتاء»، التي أمضى عليها المعتمدون/ات للتغطية الإعلامية استنادا إلى البنود المتعلقة بـ «الواجبات الخاصة بيوم الاقتراع» وتحديدا النقطة الثانية والتي تنص على «الامتناع عن التصوير داخل مكاتب الاقتراع إلا بعد ترخيص من رئيس مكتب الاقتراع» وقد اعتمدت الوحدة في تصنيفها مبدأ التناسب والضرورة، أي لا يمكن أن يكون المنع مطلقا بل يجب أن يهدف إلى حماية مصلحة مشروعة، كعدم تعطيل سير العملية الانتخابية أو حماية المعطيات الشخصية للناخبين في حال رفضهم ان يتم تصويرهم فقط، ولا يمكن أن يتوسع مديرو المكاتب في استعمال هذا البند في كل الحالات.

هيكلة مراكز الاقتراع

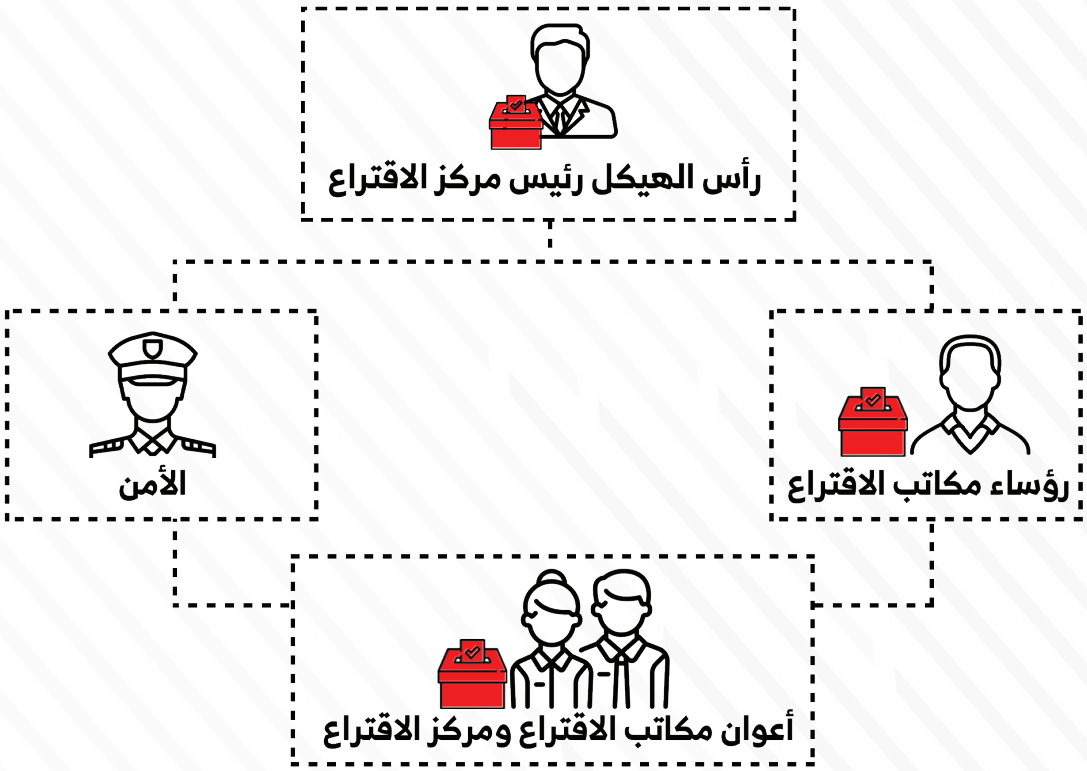

وقد اعتبرت وحدة الرصد أن كل حالات المنع التي مارسها رؤساء مراكز الاقتراع حالات اعتداء على الصحفيين/ات باعتبار ما تنص عليه المدونة في شرح الأسباب حول مبدأ تمكين المعتمدين/ات من «النفاذ إلى مختلف مواقع العملية الانتخابية لتأمين تغطية شاملة ومحايدة للمسار الانتخابي والاستفتاء»، وعليه لا يمكن لرؤساء مراكز الاقتراع وضع عوائق غير مشروعة أمام الصحفيين/ات بمنعهم من العمل داخل مراكز الاقتراع أو محيطه في ظل تقيدهم/ن بالواجبات المتعلقة بعملهم/ن. كما تم تصنيف حالات المنع التي مارسها رؤساء مكاتب الاقتراع والتي تنتفي فيها فرضية تعطيل سير العملية الانتخابية وخرق المعطيات الشخصية كلها اعتداءات على الصحفيين.
وقد طالت الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات عديد الاعتداءات:

حيث في **ولاية تونس**:
منعت رئيسة مركز الاقتراع بالمدرسة الابتدائية سيدي فتح الله 1 بجبل الجلود من ولاية تونس الصحفية بقناة «الجنوبية» مريم الخماري والمصور الصحفي المرافق لها مكرم السهري من التصوير. حيث تنقل الفريق الصحفي للعمل ولكن تم منعهما بدعوى وجود تعليمات صادرة عن الهيئة المركزية بمنع التصوير وعدم تقديم معلومات حول الأرقام.

منعت رئيسة مركز الاقتراع المدرسة الابتدائية سيدي فتح الله 1 بجبل جلود من ولاية تونس الصحفية بإذاعة «موزاييك أف أم» أميرة محمد من التصوير. حيث رفضت رئيسة مركز الاقتراع تمكين الصحفيين من التصوير وقد تواصلت رئيسة مركز الاقتراع بأحد أعضاء الهيئة الفرعية للانتخابات بتونس 1 ثم أكدت أنه يمنع التصوير. وقد استنجدت رئيس مركز الاقتراع بالأمن للتدخل وقد امتنع أعوان الأمن عن ذلك.

منع رئيس مركز الفرز الطيب المهيري بالمرسى المصور الصحفي لموقع «images live» الإنجليزي حسن مراد وياسين محجوب المصور الصحفي لموقع «max pp» الفرنسي الحاملين لبطاقتي اعتماد من الدخول إلى مركز الفرز وأدت عملية المنع إلى تعطيل عملهما حيث لم يتمكنا من تصوير عملية فتح صناديق الاقتراع. وقد تواصلت وحدة الرصد مع مكتب الاعلام بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات لكن لم يتمكن المصوران الصحفيان من القيام بعملهما نظرا لانتهاء عملية فتح الصناديق.

منع رئيس مكتب الاقتراع بمركز الاقتراع بالمدرسة الابتدائية الكبارية 1 الصحفي بموقع «كشف ميديا» أيمن الطويهري من التصوير داخل مكتب الاقتراع رغم شغوره التام وانتفاء فرضية تعطيل سير العملية الانتخابية. وقد سمح رئيس المركز للصحفي بالتصوير ولكن بعد تأكيده أنه يود تصوير الاقبال الضعيف على مركز الاقتراع الا أنه أكد له أنه تلقى اتصال لمنع دخول الصحفيين على مكاتب الاقتراع

وفي ولاية القيروان:

منع رئيس مركز الاقتراع بالمدرسة الابتدائية بالقيروان المدينة الصحفية بإذاعة «صبرة أف أم» سامية نصري والصحفية بإذاعة «الحياة أف أم» سهام حمدي من العمل والتصوير داخل ساحة المدرسة وداخل قاعات الاقتراع. كما امتنع رئيس مركز الاقتراع عن التصريح بحجة وجود تعليمات من الهيئة الفرعية تمنعه من ذلك.

منع رئيس مركز الاقتراع بالمدرسة الابتدائية ذراع مريرة الصحفي المتعاون مع إذاعة «صبرة أف أم» أيمن محرزي. حيث تنقل الصحفي المتعاون إلى مركز الاقتراع بهدف تغطية العملية الانتخابية ولكنه تفاجأ بمنعه من التصوير ورفض رئيس مركز الاقتراع مده بأي معلومات بتعلة وجود تعليمات في ذلك من قبل الهيئة الفرعية.

منع رئيس مكتب بمركز الاقتراع بالمدرسة الابتدائية حي النصر بالقيروان المدينة مراسل إذاعة «شمس أف أم» التيجاني بوديدح. حيث تنقل بوديدح لتغطية العملية الانتخابية بعد الادلاء بصوته في نفس مركز الاقتراع وقد استظهر المراسل الصحفي ببطاقة اعتماده ولكن رئيس مكتب اقتراع بالمركز منعه من العمل وقد امتنع رئيس مركز الاقتراع عن مساعدته للتدخل لفائدته مؤكدا أن رئيس مكتب الاقتراع له صلاحية تحديد التصوير من عدمه.

منع رئيس مركز الاقتراع بالمدرسة الابتدائية بريكات العرقوب من ولاية القيروان الصحفيين بإذاعة «صبرة أف أم» حمزة الخلفاوي وعبد الجليل المزوغي. حيث لم يسمح لهما رئيس مركز الاقتراع بالتصوير أو العمل أو الحصول على معلومات مبررا ذلك بوجود تعليمات من هيئة الانتخابات.

في ولاية باجة:

منع رئيس مركز الاقتراع بالمدرسة الابتدائية شارع الحبيب بورقيبة بمجاز الباب من ولاية باجة الصحفية بموقع «بلا قناع» حذامي الطرابلسي والمصور الصحفي المرافق لها من التصوير داخل مركز الاقتراع. وأكد رئيس مركز الاقتراع أنه يمنع التصوير بمقتضى

القانون. وقد تواصلت وحدة الرصد مع مكتب الإعلام بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات للتدخل لفائدة الفريق الصحفي ولكن لم يتمكن الفريق الصحفي من العمل.

وفي ولاية سيدي بوزيد:
منع رئيس مركز الاقتراع بالمدرسة الابتدائية ابن رشد 1 بمنطقة الرقاب من ولاية سيدي بوزيد الفريق الصحفي لـ «إذاعة صفاقس» من العمل. حيث تنقلت الصحفية زهور الحبيب والصحفي سمير الحسيني لتغطية العملية الانتخابية بمركز الاقتراع لكن رئيس مركز الاقتراع منعهم من الدخول والتصوير قائلا يوجد 3 مكاتب اقتراع ولا داعي لدخول الصحفيين. وبرر رئيس مركز الاقتراع تصرفه بتنفيذ أوامر الهيئة الفرعية للانتخابات. وقد تواصلت وحدة الرصد بمكتب الإعلام بالهيئة للتدخل لفائدة الفريق الصحفي ولكنه غادر المكان لمواصلة عمله في مكان آخر.

وفي ولاية سليانة:
منع رئيس مركز الاقتراع بالمدرسة الابتدائية «قبرغول» من ولاية سليانة الصحفية بـ «وكالة تونس افريقيا للأنباء» أميمة العرفاوي والصحفي بـ «إذاعة الكاف» ماهر الهماصي من العمل والتصوير داخل مركز الاقتراع. حيث وعند وصولهما لتغطية سير العملية الانتخابية منعهما رئيس مركز الاقتراع من الدخول إلى المركز تماما.

2. حالات حجب المعلومات
اعتبرت وحدة الرصد حالة حجب للمعلومات كل انخراط لمسؤول/ة رسمي/ة سواء كان رئيس/ة مركز اقتراع أو رئيس/ة هيئة فرعية أو عضو/ة هيئة في عدم التصريح بالمعطيات المتعلقة بسير العملية الانتخابية، نظرا لما نصت عليه مدونة سلوك الصحفيين المحليين والأجانب للانتخابات والاستفتاء من ضمان لحق الصحفي في الحصول على المعلومات، والتنصيص عليها ضرورة في باب الواجبات العامة.
«التأكد من جمع المعلومات والبيانات من المصادر الرسمية المخولة لذلك حسب التشريع الانتخابي» والمقصود بها هذه الأطراف.
ورغم تأكيد أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في الندوات الصحفية والحوارات الرسمية على عدم اطلاقهم لتعليمات بالحد من التدفق الحر للمعلومات إلا أن أغلب الاعتداءات المسجلة أكد فيها رؤساء مراكز الاقتراع تلقيهم تعليمات من الهيئات الفرعية والمركزية بعدم التصريح. وقد أسهمت هذه الحالات في وضع عوائق غير مشروعة للتدفق الحر للمعلومات مخافة العقاب من قبل الهيئات الفرعية. وتأتي هذه الممارسات كمواصلة لنهج انطلق منذ استفتاء 25 جويلية 2022 مرورا بالدور الأول من الانتخابات التشريعية وصولا إلى الدور الثاني من الانتخابات التشريعية 29 جانفي 2023. وانتهكت هذه الممارسات مبدأ الشفافية وجوهر حق الجمهور في الحصول على المعلومات.
وقد طالت حالات الحجب الصحفيين/ات في عدة مناسبات:

ففي ولاية قفصة:
امتنع رئيس مراكز الاقتراع بالمدرسة الابتدائية المزيرعة بالمتلوى عن مد الصحفيين بالمعطيات حول سير العملية الانتخابية مؤكد أنه تلقى تعليمات في الغرض وقد طالب منهم الاطلاع على الوثائق المعلقة بأبواب مراكز الاقتراع لإتمام عملهم.
وقد طالت الاعتداءات كلا من:

مراسل إذاعة شمس أف أم بسام عمار
مراسل اكسبراس أف أم حسام الدلالي
مراسل موزاييك أف أم عماد التومي

امتنعت رئيسة مركز الاقتراع بالمدرسة الابتدائية العقيلة بقفصة الجنوبية عن مد الصحفية بإذاعة قفصة سوار عمايدية بالمعلومات حول سير العملية الانتخابية وقد تواصلت رئيسة المركز مع الهيئة الفرعية وتمكنت الصحفية من الحصول على المعلومات بعد تدخل الهيئة.
امتنع رئيس مركز الاقتراع بالمدرسة الابتدائية شارع بورقيبة بقفصة المدينة عن مد الصحفيين بالمعطيات حول سير العملية الانتخابية مؤكد أنه تلقى تعليمات في الغرض وقد طالب منهم الاطلاع على الوثائق المعلقة بأبواب مراكز الاقتراع لإتمام عملهم.
وقد طالت الاعتداءات كلا من :
مراسل إذاعة شمس أف أم بسام عمار
مراسل اكسبراس أف أم حسام الدلالي
مراسل موزاييك أف أم عماد التومي

امتنع رئيس مراكز الاقتراع بالمدرسة الابتدائية حي النور بقفصة المدينة عن مد الصحفيين بالمعطيات حول سير العملية الانتخابية مؤكد أنه تلقى تعليمات في الغرض وقد طالب منعم الاطلاع على الوثائق المعلقة بأبواب مراكز الاقتراع لاتمام عملهم.
وقد طالت الاعتداءات كلا من :
مراسل إذاعة شمس أف أم بسام عمار
مراسل اكسبراس أف أم حسام الدلالي
مراسل موزاييك أف أم عماد التومي

وفي ولاية تونس:

امتنع رئيس مركز الاقتراع بالمدرسة الابتدائية عقبة ابن نافع قرطاج بيرصة عن مد الصحفي بإذاعة «الديوان أف أم» غازي النصيبي بالمعلومات حول سير العملية الانتخابية مؤكدا أن هناك تعليمات تمنحه السلطة التقديرية بالتصريح من عدمه.
امتنعت رئيسة مركز الاقتراع بالمدرسة الابتدائية بالسيجومي عن مد الصحفية بـ «الإذاعة الوطنية» جيهان علوان بالمعلومات حول سير العملية الانتخابية وأمام تمسك الصحفية بالحصول على المعلومات اتصلت رئيسة مركز الاقتراع بأحد أعضاء الهيئة الفرعية للانتخابات لأخذ الإذن بالتصريح لكنه امتنع عن ذلك.
امتنع رئيس مركز الاقتراع بالمدرسة الابتدائية بالمروج 2 عن مد الصحفية بموقع «عربي 21» حليمة بن نصر بمعلومات حول سير العملية الانتخابية وأعاد ذلك إلى وجود تعليمات من هيئة الانتخابات بعدم التصريح.

وفي ولاية نابل

امتنع رئيس مركز الاقتراع بالمدرسة الابتدائية بير شلوف بنابل عن التصريح لممثلات وسائل الإعلام عن سير العملية الانتخابية. حيث تنقلت كل من الصحفية بـ «إذاعة المنستير» فاطمة بن عثمان والصحفية المستقلة سماح باشا إلى المركز المذكور وتفاجأتا برفض رئيس المركز التصريح لهما ما عطل عملهم الصحفي.
امتنع رئيس مركز الاقتراع بالمدرسة الابتدائية روضة البلدية بنابل عن التصريح لمراسلة

«إذاعة المنستير» فاطمة بن عثمان والصحفية المستقلة سماح باشا حول سير العملية الانتخابية متعللا بوجود تعليمات من هيئة الانتخابات.

وفي ولاية المنستير
امتنع رئيس الهيئة الفرعية للانتخابات بالمنستير عن مد الصحفية مراسلة إذاعة «اكسبراس أف أم» رحمة خنتوش بالمعلومات حول نسب المشاركة متعللين بعدم توفر المعلومات نظرا لرفع رؤساء مراكز الاقتراع النسب والأرقام بطريقة الكترونية للهيئة المركزية.

في ولاية المهدية
امتنع رئيسة الهيئة الفرعية للانتخابات بالمهدية عن مد الصحفية مراسلة إذاعة «اكسبراس أف أم» رحمة خنتوش بالمعلومات حول تقدم العملية الانتخابية مؤكدا أن لا معلومات لديه نظرا لاستعمال الطريقة الآلية في رفع النسب من قبل رؤساء مراكز الاقتراع

في ولاية بن عروس:
امتنع رئيس مركز الاقتراع بالمدرسة الابتدائية شارع الجمهورية بحمام الأنف من ولاية بن عروس عن تقديم معلومات للصحفية بموقع «الصباح نيوز» عبير الطرابلسي حول سير العملية الانتخابية مرجعا ذلك إلى وجود تعليمات من الهيئة المركزية تفرض عدم التصريح لوسائل الإعلام.

وفي ولاية القيروان:
امتنع رئيس مركز الاقتراع بالمدرسة الابتدائية بالقيروان المدينة عن التصريح لممثلي وسائل الإعلام بتعلة وجود تعليمات من الهيئة الفرعية تمنعهم من التصريح وقد طال الاعتداء كلام من:
سامية نصري مراسلة صبرة أف أم
سمير الشايبي مراسل إذاعة الحياة أف أم
سهام حمدي مراسلة إذاعة الحياة أف ام

أما في ولاية باجة:
امتنع رئيس مكتب الاقتراع بالمدرسة الابتدائية سيدي الرايس من منطقة مجاز الباب من ولاية باجة عن مد مراسلة «الإذاعة التونسية» فاتن التوجاني بمعلومات حول سير العملية الانتخابية ونسب المشاركة مبررا ذلك بوجود تعليمات من الهيئة الفرعية تمنعهم من التصريح.

3.تضييق على عمل الصحفيين

اعتبرت وحدة الرصد حالة تضييق حالات تحديد مجال عمل الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات من قبل من له الصلاحية كرؤساء مراكز الاقتراع والأمن، وقد تواترت حالات المضايقة وخاصة حالات خرق المعطيات الشخصية وتصوير بطاقات الاعتماد سواء من ممثلي هيئة الانتخابات أو من قبل أعوان الأمن. وقد تعرض الصحفيون/ات والمصورن/ات الصحفيون/ات إلى عدة مضايقات.

ففي ولاية بنزرت:

ضايقت رئيسة مركز الاقتراع بالمدرسة الابتدائية اللواتة ببنزرت الصحفية بجريدة «الشروق» إيمان عبد الستار خلال عملها على تغطية الدور الثاني من الانتخابات التشريعية. حيث عملت رئيسة مركز الاقتراع على تحديد مجال تحرك الصحفية داخل المركز ولم تسمح لها بالتصوير وحاولت تصوير بطاقة اعتمادها. وقد تم فض الاشكال بتدخل من رئيس الهيئة الفرعية للانتخابات ببنزرت.

وفي ولاية تونس:

- ضايق رئيس مركز الاقتراع حشاد منجي سليم من منطقة المحمدية من ولاية تونس الصحفي بجريدة «الشروق» فيصل عويني خلال سعيه لتغطية سير العملية الانتخابية. حيث أكد رئيس مركز الاقتراع أنه يمنع التصوير داخل مكتب الاقتراع. وقد تواصل الصحفي مع الهيئة المركزية للانتخابات ليتمكن على اثرها من مواصلة عمله.
- عمل أحد أعوان الأمن بمركز الاقتراع بالمنيهلة من ولاية تونس على تصوير بطاقات اعتماد الصحفي بإذاعة «شمس أف أم» محمد علي النصري. وعند احتجاج النصري على الموضوع أكد الأمني أن الصحفي قام بتصويره خلسة وقد نفى النصري الموضوع تماما.

وفي ولاية أريانة:

- عمل أحد أعوان الأمن بمركز الاقتراع بحي التضامن من ولاية أريانة إلى تصوير بطاقات اعتماد فريق عمل إذاعة «شمس أف أم» المتكون من الصحفيين غاية الماجري ومحمد علي النصري ولدى احتجاج الصحفية على خرق معطياتها الشخصية أكد لها العون أنه يطبق تعليمات تقضي بتصوير البطاقات.

الاعتداءات المسجلة خارج يوم الاقتراع

تعرض الصحفيون/ات والمصورون/ات الصحفيون/ات إلى 2 اعتداءات مرتبطة بالمسار الانتخابي

مضايقة التلفزة التونسية من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

الوقـــــائع

صرح الناطق الرسمي باسم الهيئة العليا المستقلة للانتخابات محمد التليلي المنصري في ندوة صحفية عقدتها الهيئة في 15 جانفي 2023 أن "الأسئلة التي ستطرح خلال المناظرات التي ستجري بين المترشحين للدور الثاني من الانتخابات التشريعية ستكون تحت إشراف الهيئة التي ستحدد نوعية الأسئلة التي سيقع طرحها والمواضيع أيضا". ويأتي تصريح المنصري في وقت كانت تستعد فيه المؤسسة الإعلامية العمومية لانطلاق المناظرات ما يعتبر تدخلا مباشرا من الهيئة في التحرير داخل التلفزة التونسية في نقض لقواعد حرية العمل الصحفي واستقلالية المؤسسات العمومية عن التدخل السياسي لأي جهة كانت

مضايقة لوسائل الإعلام بقفصة

الوقـــــائع

أكد المكلف بإدارة الصفحة الرسمية للهيئة الفرعية للانتخابات بقفصة في تعليق له على الصفحة في 27 جانفي 2023 بأنه "يمنع الإدلاء بأي تصريحات أو تقديم أي أرقام لوسائل الإعلام" من قبل رؤساء المراكز وحصر هذه المهمة عند أعضاء الهيئة الفرعية للانتخابات وهو ما يفسر فيما بعد تواتر عملية رفض التصريح وحجب المعلومات من قبل رؤساء مراكز الاقتراع في عديد المناطق خلال يوم الاقتراع في 29 جانفي 2023.

الجزء الثاني : الاعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خارج مسار الدور الثاني من الانتخابات

سجلت وحدة الرصد خلال شهر جانفي خارج مسار الاستفتاء، 11 اعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات.

وقد طالت الاعتداءات 14 ضحية من بينهم 3 اناث و11 ذكور

توزيع ضحايا الاعتداءات حسب النوع الإجتماعي

ويعمل الصحفيون الضحايا في 6 مؤسسات إعلامية من بينها 2 قنوات إذاعية و4 قنوات تلفزية

المؤسسات الإعلامية لضحايا الاعتداءات

وتعرض الصحفيون خلال شهر جانفي 2023 إلى المنع من العمل في 3 مناسبات وللاعتداء اللفظي والتتبع العدلي في مناسبتين (2) لكل منهما.
كما سجلت الوحدة حالة تحريض (1) وحالة حجب معلومات (1) وحالة رقابة مسبقة (1) وحالة مضايقة (1).

طبيعة الاعتداءات على الصحفيين

وقد كان مسؤول عن الاعتداءات المسجلة كل من إدارة مؤسسات إعلامية ومواطنون وأمنيون في 2 مناسبات لكل منهم وسياسيون واعلاميون وجهات قضائية ومسؤولون محليون ونشطاء تواصل اجتماعي في حالة وحيدة (1) لكل منهم.

المعتدون/ات على الصحفيون/ات

وقد توزعت فضاءات الاعتداء إلى 10 حالات في الفضاء الحقيقي وحالة وحيدة في الفضاء الافتراضي.

توزيع الاعتداءات حسب الفضاء

وتوزعت جغرافيا إلى 6 حالات في ولاية تونس وحالتين في ولاية المهدية وحالة واحدة (1) في كل من ولايات القصرين و صفاقس ونابل.

للاعتداءات

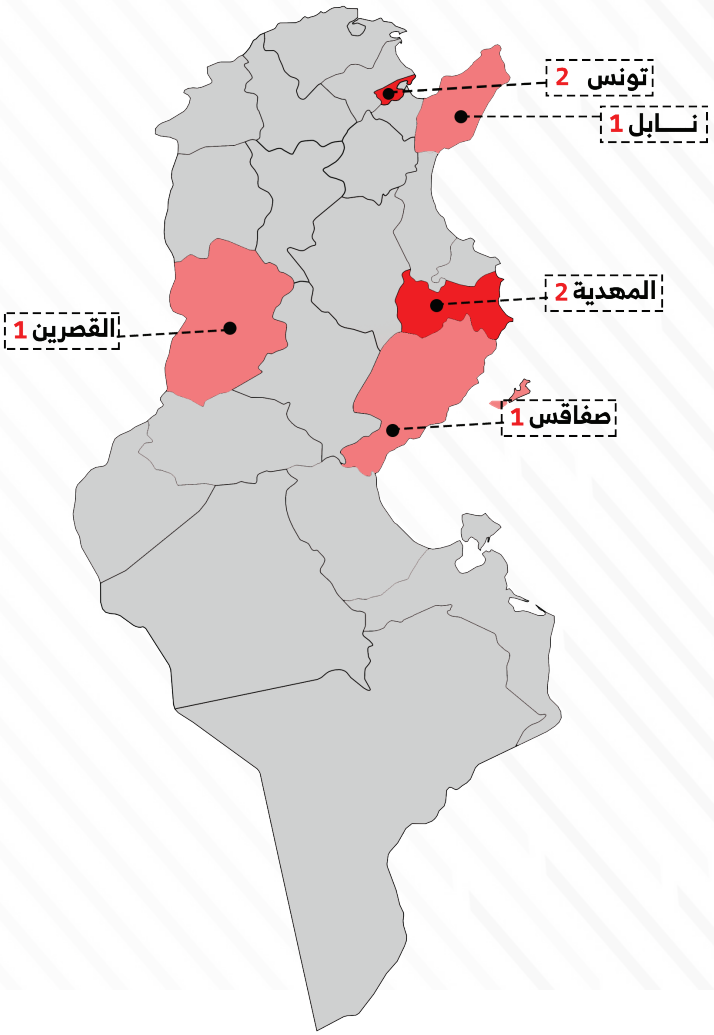

اعتداءات متفرقة
خارج مسار الانتخابات

تنوعت الاعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خارج مسار الانتخابات، وكانت أخطرها الرقابة المسبقة والاجراءات التي اتخذتها المكلفة بتسيير التلفزة التونسية في حق الصحفيات إضافة إلى تتالي التتبعات القضائية وعودة الرقابة المسبقة للقضاء. إضافة إلى تسجيل حالات تحريض واعتداء لفظي في حق الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات.
وتمثلت هذه الاعتداءات فيما يلي:

اجراء تعسفي في حق سامية حسين

الوقـــــــائع

تفاجأت الصحفية بالتلفزة التونسية سامية حسين في 10 جانفي 2023 خلال تحضيرها لتقديم نشرة الأخبار بإعلامها من قبل رئيسة النشرة بقرار إدارة المؤسسة تنحيتها عن تقديم نشرة الأخبار والتي كان مقررا تقديمها من قبلها حسب جدول تقديم النشرات الإخبارية بالمؤسسة.
وقد تم اعلام الصحفية شفاهيا بالقرار ولم تتمكن من الحصول على التوضيحات اللازمة من المكلفة بتسيير التلفزة التونسية التي رغم محاولتها التواصل معها الا أنها لم تتمكن من ذلك.
ويأتي منع الصحفية من تقديم النشرات على خلفية تصريح لها في إذاعات خاصة حول انتقادات على تقديمها تقريرا حول أزمة الحليب في تونس في 9 جانفي 2023.

اجراء تعسفي في حق أمال الشاهد

الوقـــــــائع

تفاجأت الصحفية أمال الشاهد خلال استعدادها لتقديم برنامجها "actuplus" على موجهات إذاعة تونس الدولية بإعلامها أنها لن تتمكن من الالتحاق بالبث المباشر في 27 جانفي 2023 رغم حضور الضيوف والفريق العامل معها وذلك بقرار شفاهي من المكلفة بتسيير التلفزة التونسية ودون سابق إعلام.
حيث تلقى المكلف بتسيير الإذاعة التونسية اتصالا هاتفيا من المكلفة بتسيير التلفزة التونسية تعلمه فيه بقرارها انهاء الإذن بالتعاون لفائدة أمال الشاهد. وقد أكد المكلف بتسيير الإذاعة التونسية أنه يحق لإدارة التلفزة التونسية انهاء هذا الاذن متى شاءت. وتعمل الشاهد كمتعاونة مع الإذاعة التونسية خارج أوقات عملها الرسمي بالتلفزة التونسية وقد تحصلت على هذا الإذن منذ 2019 بمقتضى تعاون بين مؤسستي التلفزة التونسية والإذاعة التونسية تمكن صحفيي المؤسستين من العمل كمتعاونين بينهما.

قرار قضائي بحضر النشر

الوقـــــــائع

قـرر قاضـي التحقيـق الأول بالمكتـب الخامـس لـدى المحكمـة الإبتدائيـة بالمنسـتير منـع بـث تحقيـق تلفزي لبرنامج "الحقائق الأربع" الذي يبث على قناة الحوار التونسي في 25 جانفي 2023.
حيـث تلقـى البرنامـج نـص القـرار القضائـي لمنـع بـث تحقيـق حـول اختفـاء شـاب فـي ظـروف غامضـة ومسـترابة بولايـة المنسـتير. وأعـاد قاضـي التحقيـق المتعهـد بالملـف قـرار المنـع إلـى أن النشـر مـن شـأنه أن يمس من سلامة سير البحث وتدخلا في سير العدالة ويتعارض مع مبدأ سرية التحقيق الجنائي.

تتبع عدلي في حق هيثم الزقلي ومديرة المؤسسة

الوقـــــــائع

استمعت الشرطة العدلية بمنزل تميم من ولاية نابل في 3 جانفي 2023 إلى الصحفي ومقدم برنامج "l'ac-tualité_du_cap" الـذي يبـث علـى موجـات إذاعـة "vita fm" بقليبيـة هيثـم الزقلـي ومديـرة الإذاعـة إثـر شـكاية تقـدم بهـا مواطـن علـى خلفيـة بـث تقريـر مصـور حـول مطالبـة مواطنيـن بحقهـم فـي تزويـد مساكنهم بالماء والكهرباء.
وقـد قـد تـم الاسـتماع للصحفـي ومديـرة المؤسسـة بتهـم نسـبة أمـور غيـر حقيقيـة لموظـف عمومـي وتـم احالتهـا إلـى خليـة الفصـل السـريع بالمحكمـة الابتدائيـة بنابـل وتـم القضـاء بعـدم سـماع الدعـوى فـي الملف.

تتبع عدلي في حق نزار بن حسن

الوقـــــــائع

استمعت فرقة الأبحاث والتفتيش للحرس الوطني بالمهدية إلى الصحفي رئيس تحرير إذاعة "أم أف أم" نـزار بـن حسـن علـى خلفيـة شـكاية رفعتهـا ضـده مواطنـة تتهمـه فيهـا بإقحامهـا فـي قضيـة لا علاقـة لهـا بهـا والاسـاءة لهـا وتشـويههما. وكان الإذاعـة قـد بثـت اسـتغاثة أحـد المواطنيـن علـى موجـات الإذاعة حول تعرضه للعنف ورفض البحث فيه دون ذكر أي أسماء.
وقـد تـم إثـر ذلـك فتـح بحـث قضائـي فـي الملـف مـن قبـل الوكيـل العـام بمحكمـة الاسـتئناف بالمنسـتير وأخذت القضية مجراها وقذ اتضح أن الشاكية أحد المتضررين من البحث القضائي.

تشهير بمصوري التلفزة التونسية

الوقـــــــائع

تعرض المصورون الصحفيون بـ "التلفزة " إلى اعتداء لفظي وتشويه سمعة من قبل المعلق محمود البارودي في تعليقه ضمن برنامج "راف ماغ +" الذي يبث على قناة "الحوار التونسي". حيث قال البارودي أنه كان يعطي أموال مقابل تصوير دخوله وخروجه من الجلسات العامة بصفته نائب خلال فترة المجلس التأسيسي. ولم يتدخل مقدم البرامج من أجل التعليق على الموضوع بل اكتفى بالمرور دون أي ردة فعل حول الموضوع.
وقد تقدم البارودي باعتذار للمصورين الصحفيين مؤكدا أنه تحدث في إطار دعابة وهي خاصية البرنامج الذي يشارك فيه كمعلق مؤكدا احترامه لكل الصحفيين والمصورين الصحفيين على صفحته الرسمية وخلال برنامج "راف ماغ" على موجات إذاعة "الديوان أف أم".
وقد طال الاعتداء كل من المصورين الصحفيين الذين غطوا فاعليات المجلس التأسيسي:

سهيل الزمني
محمد الوسلاتي
أنيس الجويلي
زياد بوزيد

اعتداء لفظي من قيادي في جبهة الخلاص

الوقـــــــائع

اعتدى أحد أعضاء "جبهة الخلاص" بالعنف اللفظي على مصور موقع "بلا قناع" عبد الفتاح الجمعاوي خلال تغطية الندوة الصحفية للجبهة بالعاصمة في 27 جانفي 2023.
حيث وخلال سعي المصور الصحفي إلى الحصول على تصريح من أحمد نجيب الشابي وتصريحه بأنه يعمل لفائدة موقع"بلا قناع" توجه نحوه عضو آخر بالجبهة واتهم المؤسسة والعاملين فيها بالتلاعب المادة التي يصورونها واتهمهم بعديد الاتهامات. ورغم محاولة المصور الصحفي حل الاشكال الا أن عضو جبهة الخلاص عمد إلى مطالبته بمغادرة القاعة فتدخل أعضاء آخرون وقدموا اعتذارهم للجمعاوي ليتمكن إثر ذلك من مواصلة عمله.

تحريض على هيثم المكي

الوقـــــــائع

عمدت قناة على "يوتيوب" إلى نشر فيديو تشهير استهدف المعلق ببرنامج "ميدي شو" الذي يبث على إذاعة "موزاييك أف أم" هيثم المكي حيث قاموا فيه بتشويهه واتهامه بأنه تلقى جزء من الأموال التي تحدث عنها الرئيس في 15 جانفي 2023. وقد عمل سياسيون موالون للرئيس إلى نشر هذا الفيديو ما أسهم في المساس من سمعة المعلق هيم المكي وسيتوجه المكي إلى القضاء وقد باشرت وحدة الرصد في الإجراءات القانونية الضرورية.

منع صحفي من العمل في الملعب

الوقـــــــائع

منع عون أمن بالزي الرسمي مراسل إذاعة "اكسبراس أف أم" بصفاقس فاضل بوجناح من العمل خلال تغطيته مباراة كرة القدم بين النادي الصفاقسي والترجي الرياضي التونسي بملعب الطيب المهيري بصفاقس.
حيث رغم سماح عون الأمن لكل الصحفيين بدخول حجرات ملابس الترجي الرياضي التونسي إلا أنه عمل على منعه من العمل رغم استظهاره ببطاقة احترافه وبعد حوالي 15 دقيقة توجه الصحفي نحو آمر الفور الذي تدخل لفائدته ومكنه من الدخول إلى حجرات الملابس للعمل.

مضايقة فريق عمل قناة فرنسا 24

الوقـــــــائع

ضايق أعوان أمن بالزي الرسمي فريق عمل قناة "فرنسا 24" المتكون من المصور الصحفي حمدي التليلي والصحفية ليليا بلاز على خلفية تنقلهم للعمل على تقرير في ولاية القصرين في 24 جانفي 2023. حيث تلقى المصور الصحفي اتصالا من الأمن للسؤال حول أسباب وجودهم بالمكان والمواضيع التي يعملون عليها وقد رفض الإجابة عن الأسئلة. وبعد أن أتم فريق العمل التصوير مع أحد باعة في منطقة فوسانة عمل الأمن على اعتقاله ومضايقته فور مغادرة فريق العمل.

حجب معلومات في بلدية المهدية

الوقـــــــائع

حجبت بلدية المهدية معلومات عن الصحفية بـ "إذاعة المنستير" نادرة إسماعيل حول المحجوزات بالمستودع البلدي حيث تقدمت الصحفية بطلب نفاذ إلى المعلومات في 24 جانفي 2023، وقد رفضت الإدارة مدها بالمعلومات وعند تواصل وحدة الرصد مع رئيسة بلدية المهدية أوضحت أن المعطيات الشخصية مرتبطة بالأمن القومي حيث يمكن أن تعرض المحجوزات إلى خطر السرقة فور نشر الخبر في وسائل الإعلام كما أضافت أنها تضرب المعطيات الشخصية في علاقة بالمطالبة ببطاقات الحجز. وقد فسرت وحدة الرصد للمسؤولة المحلية أن المعلومات المطلوبة لا يمكن أن تمس بأي حال من الأمن القومي وأن الاستثناءات الواردة في قانون النفاذ الى المعلومات لا تطبق في هذه الحالة وتواصلت الوحدة مع المكلف بالنفاذ. ولكن لم يتم فض الاشكال إلى موفي شهر جانفي2023.

التعليق القانوني

الصحفيون في مهب الانتخابات:

مثل شأن الفترات التي تشهد أحداثا هامة وحساسة، فقد شهد شهر جانفي 2023 تنظيم الدور الثاني لانتخابات مجلس الشعب المقبل، وقد كان الصحفيون العاملون على الميدان من مصورين ومعدي التحقيقات الصحفية هدفا للعديد من الاعتداءات والانتهاكات التي صدرت عن أطراف متعددة مثل المشرفين على مراكز الاقتراع ومكاتبها وأعوان الأمن والمسؤولين الإداريين والمواطنين العاديين.

وكنا نعتقد أن المحطات الانتخابية السابقة يمكن أن تكون نموذجا لاستخلاص الدروس والعبر في التعاطي مع وسائل الإعلام، لكن النتائج كانت مخيبة للآمال إذ تكررت نفس المعاملات والممارسات بل وتفاقمت في بعض الحالات ناهيك أن مسؤول عن مركز اقتراع اعلم الصحفيين بإحدى مناطق البلاد بأنهم خلال دورات التكوين التي واكبوها أعطيت لهم تعليمات بعدم الإدلاء بأي تصريحات لوسائل الإعلام حول نسب الإقبال والمشاركة وسير عمليات الاقتراع. وهذا الأمر يلقي بالمسؤولية على الهيئة العليا للانتخابات التي أشرفت على تلك الدورات التكوينية. ونعتقد أن المشرفين على مراكز الاقتراع لم يكونوا يتصرفون بمبادرة فردية بل كانوا ينفذون تعليمات تلقوها.

وفي هذا الإطار نعود إلى قرار هيئة الانتخابات بخصوص كيفية تنظيم مناظرات الدور الثاني للانتخابات التشريعية بين مختلف المترشحين بالقنوات العمومية. فقد قرَرت الهيئة أن تجرى المناظرات تحت إشرافها وهي من ستحدد نوعية الأسئلة. وردت نقابة الصحفيين بان القرار المذكور يمثل مسا بالخط التحريري للقناة العمومية وهو نوع من أنواع الرقابة المسبقة والمساس من استقلالية الإعلام وخلطا بين العمل الصحفي والحملات الاتصالية التي يمكن أن تبث لتشجيع الجمهور على المشاركة. مع العلم ان القرار المذكور اتخذته هيئة الانتخابات بمفردها ودون التشاور مع الأطراف المعنية.

وخلال يوم الاقتراع اشتكى الصحفيون من عديد التضييقات نذكر منها:

- المنع من التصوير داخل مراكز الاقتراع ومكاتبه.
- حجب المعلومات عن وسائل الاعلام.
- الهرسلة من خلال تصوير بطاقات الاعتماد او طلب تصويرها.
- امتناع رؤساء مراكز الاقتراع عن الإدلاء بأي تصريحات وتأكيدهم بان ذلك صادر عن الهيئة العليا.

- منع الصحفيين من دخول مراكز الاقتراع.
- اتصال بعض رؤساء مراكز الاقتراع بالهيئات الفرعية للانتخابات للسؤال عن إمكانية الإدلاء بتصريحات ثم اعلام الصحفيين باستحالة الأمر.
- رفض السماح للمصورين بالتصوير حتى خارج مراكز الاقتراع في بعض الحالات.

وما يؤكد غياب أي تنسيق السماح لبعض الصحفيين بالتصوير بعد اتصالهم بالهيئات الفرعية أو بالهيئة المركزية للانتخابات.

وقد خلق هذا المناخ صعوبات وتعقيدات كبيرة أمام عمل الصحفيين للقيام بواجبهم في التغطية وإعلام الجمهور. وتتعارض هذه الممارسات مع مبادئ حرية الصحافة والنفاذ إلى المعلومة. وتسببت هذه الممارسات كذلك في مشاكل للصحفيين مع المؤسسات الإعلامية التي يعملون فيها باعتبار أنهم لم يتمكنوا من توفير المادة الإعلامية المطلوبة منهم في الإبان.

ومرة أخرى يواجه الصحفيون العراقيل والصعوبات في أداء عملهم، وهو ما من شأنه أن يضعف سلطة الإعلام في أداء دوره المجتمعي.

مذكرة 11 جانفي 2023:

أصدرت إدارة التلفزة الوطنية مذكرة بتاريخ 11 جانفي 2023 تتعلق بمنع العاملين بمؤسسة التلفزة التونسية من الإدلاء باي تصريحات حول افشاء معلومات او وثائق تهم وظيفتهم او تهم التلفزة العمومية او الإدلاء بتصريحات تتعارض مع واجبات التكتم المهني والمصلحة العليا للدولة.

ويفسر صدور المذكرة باحتمال كونها ردا على مجموعة من التصريحات الإعلامية التي ادلت بها مقدمة للأخبار لتفسير خبر تم بثه بنشرة الانباء حول مادة غذائية.

وتعتبر وحدة الرصد ان مذكرة 11 جانفي يشوبها الغموض خاصة بخصوص عبارة مصلحة الدولة العليا التي يمكن التوسع في تأويلها واستعمالها لمحاسبة صحفيين أدلوا بتصريحات قد تعتبرها المؤسسة مساسا بالمصلحة العليا للدولة. ويمكن اعتبار المذكرة المذكورة مسا من حرية التعبير وتضييقا على عمل الصحفيين المنتمين للتلفزة العمومية. كما يمكن ان تكون سببا للتضييق على العمل النقابي بالمؤسسة المذكورة. وتؤكد وحدة الرصد على رفض محتوى المذكرة وضرورة إلغائها حتى لا تكون ذريعة لمعاقبة الصحفيين او النقابيين في المستقبل بناء على تأويلات واسعة وفضفاضة.

أبحاث عدلية ضد الصحفيين:

خلال الشهر المنقضي تم الاستماع إلى عدد من الصحفيين من قبل الشرطة بسبب عمل صحفي. وكان من المفروض أن تصدر النيابة العمومية قرارات بحفظ الشكاوى المقدمة وإرشاد الشاكيين إلى الرجوع إلى المرسوم 115 الذي يتضمن أحكاما خاصة حول جنحة الثلب. وهي إجراءات الدعوى المباشرة أمام القضاء وتسمح للصحفيين بإثبات ما ورد بأعمالهم الصحفية من دون أن يكونوا عرضة للهرسلة أو التخويف.

وتعتقد وحدة الرصد لنقابة الصحفيين أن المرسوم 115 كاد أن يصبح قانونا مهجورا وأصبح الصحفيون يلاحقون طبق القواعد العامة للإجراءات الجزائية في مخالفة صريحة لمبادئ حرية التعبير وحرية العمل الصحفي التي تضمنها المواثيق الدولية والقوانين المحلية.

واستهدف تحقيق أمني إذاعة جمعياتية ينشط فيها صحفيون شبان متحمسون للعمل الصحفي ويريدون تقديم إضافة لمجتمعهم ولبلدهم، ومن شان الإجراءات المتخذة

ضدهم أن تحبط عزائمهم وتثنيهم عن المواصلة في هذا الطريق.
ونؤكد انه بالعودة إلى الأعمال الصحفية المستهدفة فإنها كانت مراعية لأخلاقيات المهنة وللحرفية اللازمة وما كان مفيدا إحالة الصحفيين للبحث في قضايا مهنية صرفه.

مضايقات:

خارج المناخات الانتخابية تعرضت العديد من الطواقم الصحفية إلى التضييق والهرسلة ومحاولات المنع من العمل. من ذلك أن فريقا صحفيا توجه إلى جهة القصرين لإنجاز تحقيق صحفي لكنه ووجه بمضايقات أمنية لا مبرر لها، ما جعله يعدل عن مواصلة العمل خوفا على سلامته. ولا يوجد أي تفسير لمثل تلك الممارسات غير التضييق على العمل الصحفي ومحاولة منعه من القيام بواجبه في إعلام الجمهور وإنارة الراي العام بخصوص بعض القضايا الحساسة مثل التهريب والتجارة الموازية. وكان من المفروض ان تكون السلطات سندا للصحفيين لمحاربة تلك الظواهر التي تمس اقتصاد البلاد.
وواجه الصحفيون امتناعا من بعض المسؤولين الإداريين عن الإدلاء بتصريحات أو معلومات حول مسائل محلية أو جهوية تهم السكان بصفة مباشرة مثل الوضع الصحي أو البيئي في بعض مناطق البلاد. ويمثل ذلك الامتناع حجبا للمعلومات وللإحصائيات. والمعلوم أن قانون النفاذ إلى المعلومة يلزم الإدارات العمومية بالنشر التلقائي للمعطيات وللإحصائيات، كما أنه من المفروض ان تكون متاحة أمام الصحفيين كلما طلبوها. وحان الوقت ليفهم المسؤولون في كامل المستويات المركزية والمحلية أن مبادئ الشفافية والحوكمة المفتوحة تزيد في مصداقية الدول أمام مواطنيها أولا وأمام شركائها ثانيا.
وكان بعض الصحفيين هدفا لحملات إعلامية مجانية غايتها تشويههم والمساس بسمعتهم بسبب عملهم الصحفي، وهي تصرفات من شأنها أن تمس بمصداقية الإعلام والإعلاميين وتضعف رسالة الصحافة. وتؤكد وحدة الرصد على أهمية حماية الصحفيين ومحاسبة من ينتهكون حقوقهم.

المنع من النشر:

أصدر قاضي التحقيق بإحدى المحاكم الابتدائية قرارا بمنع بث فقرة في برنامج الحقائق الأربع تتعلق باختفاء شاب منذ فترة. وعلل قاضي التحقيق قراره بتعهده بالتحقيق في القضية وأنها مازالت في طور النشر وأن من شان التحقيق الصحفي أن يمس من سلامة سير البحث ويتعارض مع سير التحقيق الجنائي وتدخلا في سير العدالة.
وتعتقد وحدة الرصد أن التحقيقات الصحفية تلتزم بعدة معايير بحيث لا تؤول إلى نشر وثائق التحقيق أو التدخل في سير العدالة. فالتحقيق الصحفي الذي يمكن ان يتناول أي ظاهرة اجتماعية بما في ذلك بعض الأحداث أو الجرائم، إنما الهدف منه انارة الراي العام وإعلامه ببعض الحقائق والمستجدات دون تأثير أو تدخل في عمل العدالة او توجيهها. ويمنع المرسوم 115 نشر وثائق التحقيق وهو منع مفهوم احتراما لقرينة البراءة ولسلامة الإجراءات. لكن إنجاز التحقيقات الصحفية لا يمكن ان يمس باي من هذه المبادئ لان غاية الصحفي هو تسليط الضوء على الأحداث والوقائع دون الحديث عن المسؤوليات أو الفاعلين المحتملين لان تلك الجوانب هي من مسؤولية القضاء.
ونعلم جميعا ان الصحافة الاستقصائية تعمل على عدة مواضيع تمثل جرائم مثل التهريب والإتجار بالأشخاص وترويج المخدرات وغيرها. وبعض التحقيقات يمكن أن تكون محل نظر القضاء، لكن الملف القضائي والأوراق المضمنة به يبقى هو الفيصل في الحكم والإدانة ولا يمكن لتحقيق صحفي أن يؤثر بأي وجه كان على عمل القاضي.

التوصيـــات

إن النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وبعد ما أوردته من تفاصيل حول الاعتداءات على الصحفيين خلال الدور الثاني من الانتخابات التشريعية وخلال شهر جانفي 2023 فإنها توصي:

الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ب:

التحقيق الجدي في الاعتداءات التي مارسها رؤساء المراكز والهيئات الفرعية في ظل وجود مزاعم بتوجيه أوامر في الغرض ومد النقابة والرأي العام بها خلال الإعلان عن النتائج النهائية للدور الثاني من الانتخابات التشريعية.

إعادة النظر في مدونة السلوك الخاصة بها والتدقيق فيها وتحديدا في النقطة المتعلقة بالتصوير داخل مكاتب الاقتراع وتحديد شروط دقيقة للجانب التقديري المخول لرؤساء مكاتب بطريقة تستند لمبدأ حرية العمل الصحفي لا مبدأ المنع.

الغاء مناشيرها الداخلية المعرقلة لحق الحصول على المعلومة خدمة لمبادئ

الشفافية وضمان لحق المواطنين في مختلف الولايات في المعلومة.
وضع خطة عمل واضحة بملف سلامة الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خلال الانتخابات بالشراكة مع الهيئات المهنية المختصة.

التلفزة التونسية:

مراجعة نظامها الأساسي خاصة في النقطة المتعلقة بحرية التعبير وإلغاء العمل بالمذكرات التي تضع عوائق أمام حرية التعبير إزاء توجهات المؤسسة وتحترم حرية العمل النقابي داخلها.
مراجعة القرارات التعسفية في حق الصحفيات والتي تم تسجيلها خلال شهر جانفي 2023.

كما تجدد النقابة دعوتها:

رئاسة الجمهورية إلى:

تقديم الضمانات الحقيقية لحرية الصحافة وحرية التعبير بعيدا عن الخطاب السياسي ووضع خطة عمل وطنية لحماية الصحفيين/ات تراعي احتياجات القطاع وتُبنى على مقاربة تشاركية مع الهياكل المهنية.

كل الفاعلين/ات السياسيين/ات والمدنيين/ات
احترام طبيعة العمل الصحفي، والقطع مع خطابات التحريض على العنف والكراهية ضد الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات واحترام حرية العمل الصحفي.

أنجز هذا التقرير في إطار برنامج يُنفّذ بالشراكة مع:
محامون بلا حدود

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens
snjt